العدالة الانتقالية وإدارة الصراع في مصر بعد الثورات

(ثورتا 25 يناير و30 يونيو أنموذجاً)

د. الشيماء محمد محمود حسن*
باحثة وأكاديمية من مصر

* محاضر في جامعة الملك فيصل ـ المملكة العربية السعودية

مقدمة

هذه الدراسة هي محاولة لاستقراء واقع العدالة الانتقالية في مصر بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو. فالواقع المصري حالة فريدة تكاد تختلف تماماً عما عرفته دول كالمغرب العربي وجنوب أفريقيا ودول شرق أوروبا والأرجنتين وشيلي إلى آخر تلك النماذج، كان الأمر في تلك الحالات ينصرف إلى تسوية مخلفات مرحلة سابقة انطلاقاً إلى مرحلة جديدة، ولكن الأمر بالنسبة إلينا في مصر يبدو مختلفاً، فنحن حيال ثلاث مراحل سابقة ــ في الأقل ــ نود من العدالة الانتقالية إدارة الصراع الاجتماعي والسياسي وتصفية مخلفاتها لبناء المرحلة الجديدة. مرحلة حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، التي انتهت في 11 فبراير 2011، وتلتها فترة إمساك المجلس العسكري بالسلطة التي انتهت بدورها في 30 يونيو 2012، لتبدأ فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي، التي انتهت في 3 يوليو 2013، لتبدأ فترة الرئيس المؤقت عدلي منصور القائمة حتى الآن، ولكل من المراحل السابقة تجاوزاتها القانونية والسياسية والاقتصادية، بل شهداؤها أيضاً، ولم تزل غالبية ملفاتها مفتوحة تقف الحكومة والقضاء أمامها مقيدين.

إن من أهداف تناول قضية العدالة الانتقالية وآليات تحقيقها وشروطها في الخطاب السياسي المصري، وما سينتج عنها في إدارة الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر، في ظل مناخ الاستقطاب والانقسام الاجتماعي والسياسي، والمسار الانتقالي المأزوم، والذي بموجبه تم دفع الجيش إلى

التدخل مرتين لرسم الخريطة الانتقالية، والتي استبعدت في المرة الأولى مبارك وعدداً من أعوانه وأبقت على النظام، على حين استبعدت الثانية (الإخوان) بعد أن كانوا في سدة الحكم. فضلاً عن سياسة النفي والنفي المضاد في تلك المرحلتين المتتاليتين.

أولاً: ماهية العدالة الانتقالية

لقد بدأ مصطلح العدالة الانتقالية يتردّد على نطاق واسع في الدول العربية، التي تمكنت شعوبها من الإطاحة بنظم اتسمت بالاستبداد والقمع أو بالفساد، أو بكليهما معاً. والاتجاهات المعاصرة تقوم على حقيقة أنه في البلاد التي عانت من صراعات مسلحة، أو حكم نظم استبدادية أو قمعية، يجب أن يعقب انتهاء تلك الصراعات أو زوال النظم، الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية التي تقوم أساساً على توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في بحق المواطنين وهي ذات طابع منهجي، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة، وكشف حقيقتها فضلاً عن محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات والتجاوزات، وتطهير مؤسسات الدولة ممن تورط في ارتكاب الجسيم من الجرائم والتجاوزات، مع إصلاح تلك المؤسسات بهدف منع تكرار مثل تلك الانتهاكات، مع اعتماد القصاص العادل وإنصاف ذوي الضحايا وتخليد ذكراهم، ووضع برامج إعادة تأهيل ودمج من هم على قيد الحياة بغية تحقيق المصالحة بين أطياف الشعب المختلفة[1].

(1) انظر في ذلك: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي عانت أو تعاني من الصراعات»، وثيقة الأمم المتحدة رقم U.N. Doc. S/2011/634, 12 أكتوبر 2011.

1 ـ تعريف مفهوم العدالة الانتقالية

بالنظر إلى حداثة ونسبية مفهوم العدالة الانتقالية، فلا يوجد تعريف محدد ومستقر عليه تماماً وملزم حالياً له. إلا أن هناك بعض الوثائق الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة التي اجتهدت في وضع تعريف مناسب لهذا المفهوم، عن طريق سياق تطبيقه وبيان أهدافه ومكوناته، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عام 2004: «إن تجربة المنظمة قد أظهرت بشكل واضح أن توطيد أركان السلام في فترة ما بعد الصراع مباشرة، فضلاً عن صون السلام على نحو طويل الأجل، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان السكان على ثقة من إمكان كشف المظالم عن طريق الهياكل الشرعية لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وإقامة العدل بشكل منصف»[2].

(2) المصدر السابق.

وفي تقرير للأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، يعرّف «العدالة الانتقالية»: بأنها تشمل «كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع، لتفّهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة»، وربط ذلك باستراتيجيات شاملة تتضمن الاهتمام على نحو متكامل بالمحاكمات الفردية، ووسائل جبر الضرر وتقصي الحقيقة والإصلاح المؤسسي[3].

ومفهوم العدالة الانتقالية: هو حلقة الوصل بين مفهومين عموميين، هما الانتقال أو التحول والعدالة، فهو جملة من الآليات القضائية وغير القضائية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...)، التي يستخدمها مجتمع معين، وقامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لتحقيق العدالة في فترة انتقالية بهدف الانتقال من مرحله الصراع إلى مرحله التوافق.

ويستلزم تطبيق العدالة الانتقالية على الوضع المصري اعتماد حزمة تدابير واجراءات قضائية وغير قضائية، للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة التي وقعت في ظل النظامين السابقين، وفي حقبة تغيير هذه الأنظمة، وهي ترمي أساساً إلى القصاص وجبر الأضرار وإصلاح مؤسسات الدولة، وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف الانتقال بالمجتمع إلي صميم مرحلة الديمقراطية وبناء الدولة المدنية، ومنع تكرار ما حدث من انتهاكات وتجاوزات في السابق".

يستلزم تطبيق العدالة الانتقالية على الوضع المصري اعتماد حزمة تدابير واجراءات قضائية وغير قضائية، للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

2 ـ أهداف وغايات العدالة الانتقالية

إن الهدف الرئيس لسياسة العدالة الانتقالية، هو إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وإرساء سيادة القانون في سياق الحكم الديمقراطي. وإن حماية الحقوق الإنسانية والسياسية والقانونية، هي جذور العدالة الانتقالية لتحسب بعض الالتزامات السياسية والقانونية على الدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية، وأنه يعد تحدياً للمجتمعات التي تسعى لتأسيس مجتمع يحترم بجوهره حقوق الإنسان، ويمارس بصورة روتينية المساءلة والأهداف الرئيسة[4]. وفي سياق هذه الأهداف، تقوم العدالة الانتقالية أصلاً على جملة من الدعائم الرئيسة والمترابطة التي تشكل آليات وأهداف لها في الوقت نفسه، تتمحور فيما يأتي:

(3) أنظر: تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي بشأن «سيادة القانون والعدالة الانتقالية، في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع» S/2004/616 (الفقرتان 8 و26). قارن: أربور لويز، العدالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي بمرحلة انتقالية، (محاضرة) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2006.

(4) أنظر في ذلك: المركز السوري للدراسات والأبحاث، العدالة الانتقالية، المركز السوري للدراسات والأبحاث، دمشق، 2012، ص3.

أ ـ وقف انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان المستمرة.

ب ـ التحقيق في الجرائم السابقة.

ت ـ تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ث ـ فرض عقوبات على المسؤولين والمتورطين (في حال الاستطاعة).

ج ـ توفير تعويضات للضحايا وذويهم.

ح ـ منع التجاوزات المماثلة في المستقبل.

خ ـ إصلاح قطاع الأمن.

د ـ الحفاظ على السلام وتعزيزه.

ذ ـ تعزيز المصالحة الفردية والوطنية بين أبناء الوطن.

إن الهدف الرئيس لسياسة العدالة الانتقالية، هو إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وإرساء سيادة القانون في سياق الحكم الديمقراطي.

3 ـ استراتيجيات وأشكال العدالة الانتقالية

ولكي تكون العدالة الانتقالية فعالة، ينبغي للتدابير أن تكون جزءاً من منهج شامل. وهناك خمس استراتيجيات عامة أو أشكال للعدالة الانتقالية يمكن تقسيمها إلى نوعين:

النوع الأول: استراتيجيات غير قضائية: وتشمل:

أ ـ المحاكمات والدعاوى الجنائية: التحقيق والمقاضاة في الجرائم الدولية الخطيرة، كالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وهذا يساعد على تعزيز سيادة القانون بفرض عقوبات على أولئك الذين ينتهكون القوانين بعقوبات جنائية. ومن أمثلة هذه المحاكمات: المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، لتقوم بولاية قضائية عالمية. والمحاكم المختلطة أو المحاكم والتي ظهرت باسم «الجيل الثالث»، وأُنشئت للتحقيق والمقاضاة على الجرائم المتعلقة بحقوق الإنسان.

ب ـ التعويضات أو جبر الضرر: تهدف التعويضات إلى إصلاح حال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وذويهم، ومساعدتهم للتغلب على آثار الاعتداء، وتوفير التأهيل. ويمكن أن تشمل مدفوعات مالية، وكذلك خدمات اجتماعية ورعاية صحية أو التعليم، أو التعويض الرمزي مثل الاعتذارات الرسمية

والعلنية. وقد أولى دستور مصر الجديد مسألة جبر أضرار ضحايا ومصابي الثورة وغيرهم ممّن يستحقون التكريم اهتماماً خاصاً[5].

ت ـ تقصي الحقائق: أيّة مبادرة تسمح للجهات الفاعلة في بلد ما بالتحقيق في الانتهاكات الماضية والتماس الإنصاف للضحايا. وهذه العمليات ترمي إلى تمكين المجتمعات من فحص الحالة الراهنة، والتصالح مع جرائم الماضي من أجل منع تكرارها. وتساعد ذوي الضحايا على معرفة حقيقة ما حدث (مثل «اختفاء» المواطنين)، وتدابير تقصي الحقائق تشمل رفع السرية عن المحفوظات والأرشيف والتحقيقات.

(5) تنص المادة 16 من الدستور المصري (2013) على أن «تلتزم الدولة بتكريم شهداء الوطن، ورعاية مصابي الثورة، والمحاربين القدماء والمصابين، وآسر المفقودين في الحرب وما في حكمها، ومصابي العمليات الأمنية، وأزواجهم وأولادهم ووالديهم، وتعمل على توفير فرص العمل لهم، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتشجع الدولة مساهمة منظمات المجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف».

النوع الثاني: استراتيجيات قضائية: وتشمل:

1. لجان الحقيقة: هي هيئات غير قضائية ولجان مساءلة غير قضائية، تجري تحقيقاتها بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وترمي إلى كشف الانتهاكات السابقة للجهات الحكومية أو غير الحكومية. وقد تم إنشاء نحو40 لجنة رسمية من لجان الحقيقة في جميع أنحاء العالم. وتقوم بإصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم، وتقديم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات والتجاوزات مستقبلاً. والميزة التي توفرها آلية معرفة الحقيقة تتمثل في إسهامها في فضح الانتهاكات وكشف التجاوزات الماضية، أو الصفح عنها، بما يحقق قدراً من الرضا لدى المواطن العادي.

2. الذاكرة والتذكارات: تسعى التذكارات للحفاظ على ذكريات من الناس أو الأحداث. وفي سياق العدالة الانتقالية فهي تستخدم لتكريم أولئك الذين لقوا مصرعهم في الصراع أو غير ذلك من الجرائم.

3. الإصلاح المؤسسي: وتستهدف إصلاح المؤسسات العامة أدت دوراً في هذه الانتهاكات، بما في ذلك القطاع الأمني ومؤسسات الشرطة والجيش والقضاء. والتي ساهمت في كثير من الأحيان بأعمال القمع وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. وعندما تخضع المجتمعات لعملية الانتقال، فلا بد من إصلاح هذه المؤسسات من أجل خلق المساءلة ومنع تكرار حدوث الانتهاكات[6]. وتطهير هذه الأجهزة من المسؤولين

(6) المركز السوري للدراسات والأبحاث، مصدر سابق، ص6.

غير الأكفاء والفاسدين، ويشمل الإصلاح المؤسسي عملية إعادة هيكلة هذه المؤسسات للتأكد من أنها تحترم حقوق الإنسان وتلتزم حكم القانون. وغالباً ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية. وأحد الأمثلة للإصلاح المؤسسي هو إزالة مسؤولي الأجهزة الأمنية (جهاز الشرطة) المتورطين في جرائم النظام المصري السابق.

ثانياً: مصر والتطبيقات المعاصرة للعدالة الانتقالية

من المفيد استعراض التطبيقات الدولية والعربية للعدالة الانتقالية، إذ أخذ مفهوم العدالة الانتقالية في التطبيق العملي في مختلف دول العالم أحد منهجين:

المنهج الأول: هو محاكمة كل من أفسد وقتل ودمر (كما حدث في تشيلي سنة 1990، وجواتيمالا سنة 1994، وجنوب أفريقيا سنة 1994، وبولندا سنة 1997، وسيراليون سنة 1999، وتيمور الشرقية سنة 2001، والمغرب سنة 2004، وكذلك مصر سنة 2012، متمثلة في محاكمة الرئيس الأسبق حسنى مبارك وكبار المسؤولين معه، وسنة 2013 ومحاكمة الرئيس السابق محمد مرسي وجماعته الإخوان المسلمين).

المنهج الثاني: ان العدالة الانتقالية تتجه نحو المصالحة الوطنية والمحافظة على النسيج الوطني وكبح التفرقة والتشرذم، وتجنب الدخول في صراعات لا نهاية لها، وتتجه نحو إعادة البناء الاجتماعي والمصالحة الوطنية وإصلاح مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية، مثل الجيش والشرطة، التي غالباً ما ترتبط بها الشبهات في أثناء قيام النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة مثلما حدث في فرنسا عندما ألقى (شارل ديجول) خطبة شهيرة له في (فيشي)، حول وحدة فرنسا فكان تمهيداً منه للعمل على المصالحة الوطنية في فرنسا، ونبذ الصراعات والتفرقة الحزبية والسياسية التي تضر بالبلاد أكثر ما تنفع ويحترق بنيرانها الجميع، وكان ذلك هو مسار ميتران وبمبيدو، إذ أكدا على ضمانهم وحدة فرنسا. في الوقت نفسه نرى أن العدالة الانتقالية بمنهجيها تكاد تنعدم في بعض الدول العربية، وذلك بسبب قيام الأجهزة الأمنية المتمثلة في الشرطة، بإعدام الأدلة القائمة ضد المسؤولين السابقين.

ان العدالة الانتقالية تتجه نحو المصالحة الوطنية والمحافظة على النسيج الوطني وكبح التفرقة والتشرذم، وتجنب الدخول في صراعات لا نهاية لها.

ثالثاً: تجارب دول التغيير العربي مع العدالة الانتقالية

1 ـ لبنان

تنطوي التجربة اللبنانية على الكثير من المناقشات التقليدية، التي تدخل في الاعتبار عند تحديد السياسة الواجب تبنيها واتباعها في مجتمعات ما بعد الصراع والمرحلة الانتقالية: التوافق بين القانون والعدالة، وتوافق العدالة مع المصالحة وإدارة الصراع، بمعنى أن يتم التساؤل عما إذا كان «تنظيف الأشياء تحت السجادة Brushing things under the carpet، هو أكثر ملاءمة لتحقيق السلام والمصالحة الدائمة أفضل من السعي والبحث عن مبادرات الحقيقة، التي يمكن أن ينظر إليها كـ «إعادة فتح الجروح القديمة»[7].

(7) Mistry, Hemi, (2012), «Transitional Justice and the Arab Spring», New York Meeting Summary: International Law and Middle East Program, Chatham House, London, 1 February 2012.

فقد لوحظ أن لبنان لديها تاريخ من عدم معالجة أخطاء الماضي، ففي مراجعة المواقف تجاه المحكمة الخاصة بلبنان داخل لبنان، لوحظ، على نحو متزايد، أن العديد من المدافعين الأساسيين عن المحكمة بدأوا الآن في التشكيك بها. على حين كان ينظر إليها على أنها وسيلة لنزع فتيل التوتر السياسي الداخلي، لتوفير درجة من الاستقرار.

2 ـ تونس

بعد قيام الثورة التونسية، تقدمت تونس إلى حد ما على درب التحول الديمقراطي، بعد أن تم منحه هو والتنمية أولوية على ما عداه من مطالب تتعلق بمحاكمة المسئولين السابقين، إذ اتجهت تونس نحو السيناريو «الكلاسيكي» للعدالة الانتقالية ـ كان هناك تغيير كامل للنظام، مع إنشاء الهيئات المنتخبة حديثاً، بما في ذلك وزارة لحقوق الإنسان، وإصدار القانون الأساسي الذي يعترف بالحاجة إلى اعتماد آليات تطبيق العدالة الانتقالية. وفقاً لذلك، وعلى الرغم من أنه يبدو هناك بوجود إرادة سياسية لتنفيذ العدالة الانتقالية. إلا أن الحكومة الانتقالية في تونس وجدت أنها غير قادرة على الاستغناء عمن يشغلون وظائف رئيسة، ممّن سبق لهم العمل ضمن النظام السابق، لعدم إمكانية تعويضهم بغيرهم ممن لهم خبرات مكتسبة في مجالات عملهم. ومازالت الحكومة التونسية تتعرض لانتقادات محلية لهذا السبب.

أن الحكومة الانتقالية في تونس وجدت أنها غير قادرة على الاستغناء عمن يشغلون وظائف رئيسة، ممّن سبق لهم العمل ضمن النظام السابق.

3 ـ المغرب

المغرب تمثل تجربة مثيرة للاهتمام في العدالة الانتقالية، إذ اتخذت الإجراءات والآليات المرتبطة بالعدالة الانتقالية، فأُنشئت في نهاية عام 2003 هيئة الإنصاف والمصالحة، كأولى التجارب العربية الإسلامية التي عملت على هذا الملف على مدار عامي 2004 و2005، واختصت زمنياً بالمرحلة التاريخية الممتدة من عام 1956 إلى عام 1999 ونوعياً بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[8]. ولكن من دون الانتقال الفعلي، أو التغيير. ويبدو أن النظام المغربي قد بادر إلى سن إجراءات الاصلاح ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، عن طريق مبادرات مثل «لجنة الحقيقة". فقد قامت المغرب بذلك قبل بداية «ثورات التغيير العربي «ومع ذلك، تدور الأسئلة حول مصداقية الإجراءات لا تزال مطروحة. على الرغم من عدم اتساع الانتهاكات كما كانت في ظل الملك السابق (الحسن الثاني)، إلا انتهاكات حقوق الإنسان فهي لا تزال مستمرة في ظل الملك محمد السادس بن الحسن. وفقاً لذلك هناك سؤال حول مدى تبني آليات العدالة الانتقالية وحدها يمكن أن تمثل هدنة أو استراحة حقيقية من الماضي.

(8) ينظر في ذلك: أحمد شوقي بنيوب، العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب، في: عبد الإله بلقزيز وآخرون (2013)، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: الطبعة الأولى، ص222.

4 ـ ليبيا

في ليبيا التي كانت الثورة فيها مدنية وانتهت بانتصار عسكري للثوار على كتائب القذافي، فما زالت الرغبة في الثأر والانتقام هي المتأججة في صدور الثوار، فهم يطالبون بحرمان كل من عملوا مع القذافي وإقصائهم تماماً من الوظائف العامة، على حين لا تجد الحكومة الانتقالية مفراً من الاستعانة بهم لتسيير شؤون الدولة. ولذا تعد ليبيا في أمس الحاجة إلى تطبيق قواعد العدالة الانتقالية، وإحلال مصالحة وطنية تجمع كل القوى لتحقيق انتقال ديمقراطي، وهو ما يتطلب تحرير الشعب من رواسب الماضي ونوازع الرغبة في الثأر والانتقام. ولا يمنع ذلك من محاكمة من ارتكبوا جرائم ثابتة بالأدلة ولاسيّما الجرائم المالية والفساد محاكمة عادلة، لكي يتسنى استرداد الأموال التي نهبوها أو هربوها إلى الخارج، والتي لا يمكن استعادتها دون صدور أحكام قضائية باستردادها. وآليات

ليبيا في أمس الحاجة إلى تطبيق قواعد العدالة الانتقالية، وإحلال مصالحة وطنية تجمع كل القوى لتحقيق انتقال ديمقراطي، .

العدالة الانتقالية التي اعتمدت حتى الآن لم يتم التشاور فيها مع الجهات المحلية. بما فيها المجتمع المتضرر من منظور العدالة الانتقالية.

5 ـ البحرين

في البحرين، كما هو الحال في المغرب، مع بدء ثورات التغيير العربي. بذلت محاولات من جانب النظام الملكي الحاكم للشروع فيما يمكن اعتباره عمليات العدالة الانتقالية، دون أي نوع من أنواع تغيير النظام أو الثورة. وبرغم أن «اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق independent Âinternational commission of enquiry التي عيّنها الملك، للنظر في الاعمال التي حدثت في اعقاب الحراك الشعبي البحريني، والتي أسست في عام 2011، قدمت نتائج مهمة حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، الا إنها فشلت أو (لم تستطع بوضوح) تحديد الجناة، أو أن تنسب المسؤولية إلى أحد قوضت عموماً أثر التحقيق[9].

(9) Mistry, Hemi, 'Transitional Justice and the Arab Spring', Op. Cit.

6 ـ اليمن

في اليمن، نرى أنها شبيه بالحالة المصرية عند التطرق إليها، فعملية تغيير النظام لا تزال جارية. على الرغم من أن الرئيس على عبد الله صالح قد استقال من منصبه، فإنه لا يزال مؤثراً جداً من خلال مساعديه وأفراد الأسرة، استقالته لم تترجم إلى تحول جذري في ميزان القوى في اليمن. فآليات العدالة الانتقالية التي اعتمدت في اليمن لا تبدو أن تكون نتاج عملية تشاور، ومرة أخرى في إشارة إلى العقلية القائمة نحو العدالة الانتقالية. في الواقع، لوحظ أن القانون في اليمن قام بإنشاء «لجنة الحقيقة»، التي يبدو أنها نسخة طبق الأصل عن المرسوم الملكي المغربي في تأسيس لجنة الحقيقة المغربية، على الرغم من كونها حالات مختلفة جوهرياً، لكنها في الظاهر لم تترجم على أرض الواقع الفعلي وتطبيقها والعمل بها.

7 ـ مصر

وعلى النقيض من تونس وليبيا، الثورة في مصر هي الوحيدة الكاملة نسبياً، فمنذ قيام ثورة 25 يناير 2011 طرحت فكرة تطبيق العدالة الانتقالية، وبدأت الثورة تحقيق أهدافها بإجراءات غير عادية لتحقيق مبدأين أساسيين، هما المحاسبة والتطهير.[10] هذه المبادئ شكلتها ما سُميت دولياً بالعدالة الانتقالية، والتي تضمن برنامجاً متكاملاً، يبدأ بالمحاكمات والدعاوى

(10) العدالة الانتقالية للثورة المصرية. جريدة اليوم السابع: (14-06-2011).

الجنائية مروراً بلجان الحقيقة، وبرامج التعويض، وأخيراً جبر الضرر، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وإعادة هيكلتها، وأخيراً جهود تخليد شهداء الثورة ورموز المعارضة الذين دفعوا حياتهم ثمناً للحرية. وقد كان أحد أسباب تعثر ثورة الخامس والعشرين من يناير، هو الإصرار على محاكمة رموز النظام الأسبق المتهمين بقتل الثوار وبجرائم مالية وعزلهم عن الحياة السياسية، على حين كان هذا المطلب يتعارض مع ارتباطات المجلس العسكري الحاكم مع النظام، والذي يعد في الواقع جزءاً لا يتجزأ منه، وتحت الضغط الشعبي اضطر إلى محاكمة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وبعض معاونيه محاكمة استمرت عامين كاملين، تجاهلت فيها معظم التهم المتعلقة بانتهاكات الرئيس الأسبق مبارك وأعوانه حقوق الإنسان، وتقلصت لتشمل عدداً قليلاً منها.

وفي فبراير 2012، عقد مؤتمر العدالة الانتقالية في العالم العربي بالقاهرة، واتفق المؤتمرون على قيام الدول العربية مثل المغرب، الجزائر، تونس، المغرب، مصر، ليبيا، البحرين، اليمن، سوريا على صياغة مشاريع قانونية وهيكلية لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية في البلدان العربية فيما بعد ثورات الربيع العربي، في أربع مجموعات عمل، هي[11]:

1. المساءلة والمحاسبة لمنتهكي حقوق الإنسان.
2. التعويضات وجبر الأضرار.
3. المصالحة والإصلاحات لضمان القطيعة مع الماضي.
4. إعداد تصور لإرساء مجموعات الإنصات وجلساتها وتوثيق الشهادات، وذلك بهدف الخروج بوثيقة توجيهية لإقامة العدالة الانتقالية في البلدان العربية.

(11) مؤتمر العدالة الانتقالية في العالم العربي، المعهد العربي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمركز الدولي للعدالة.

فتحقيق العدالة يتم بإجراءات تتكامل تبدأ بعملية جمع الاستدلالات والحقائق، وهي أهم مرحلة في التحقيق، والتي يبدأ منها جمع الأدلة الأساسية على ارتكاب جريمة ما، وهذه المرحلة تقوم بها السلطة التنفيذية، فإذا كانت الأوضاع عقب الثورة 25 يناير قد شهدت انهيار جهاز الأمن، وهو المكلف بالضبطية القضائية، فمن قام بإعداد

أن الوزراء والمسؤولين كانوا يستندون إلى قوانين وتشريعات يقومون هم بصياغتها وصنعها، ومن ثَمَّ كان الفساد يتم وفقاً للقانون.

هذه الأوراق، وكيف لنا أن نثق في مصداقية ما ورد في الملفات، فضلاً عن أن الوزراء والمسؤولين كانوا يستندون إلى قوانين وتشريعات يقومون هم بصياغتها وصنعها، ومن ثَمَّ كان الفساد يتم وفقاً للقانون.

ويؤخذ على الحكومة المصرية فيما بعد الثورة عدم التزامها بتطبيق القواعد والآليات القانونية العادية لمواجهة الجرائم التي ارتكبت ضد الثوار، ذلك أن الجهة المطلوب منها إعداد محاضر جمع الاستدلالات الأولية هي وزارة الداخلية، وهى الجهة المتهمة من وجهة نظر الثوار، فلا يمكن توقع أدلة أو قرائن توثق للانتهاكات، بل الأكيد أنه سوف تستخدم خبرات تلك الأجهزة لإفلات عناصرها من العقاب، ويمكن الشعور بأن عدم الثقة بين المواطنين والشرطة ناتج بالأساس من أنه لن تتم محاكمة هذا الجهاز، ولن تتم محاسبة المسؤولين عن الجرائم، وأن يتم الفرز بين الضباط الوطنيين الشرفاء ـ وهم أغلبية الضباط ـ وهؤلاء الذين استباحوا أرواح المصريين. وما يؤخذ على المحاكمات الجارية انها تفتقر إلى عملية قضائية حقيقية وفقاً للمعايير الدولية الأساسية، التحقيق والملاحقة القضائية[12].

(12) Mistry, Hemi, 'Transitional Justice and the Arab Spring', Op. Cit.,

لماذا تأخرت الثوريتين المصريتين عن تحقيق العدالة الانتقالية؟

على الرغم من الآمال الكبيرة التي كانت معقودة على ثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية، لم يكن للسلطة السياسية التي جاءت بعد الانتخابات الديمقراطية المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين، مشروع لتحقيق مفهوم العدالة الانتقالية في مصر، والتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد الصراعات والمنازعات للانتقال للديمقراطية في صورتها المعاصرة. كما أن التطبيق الأمثل للعدالة الانتقالية يتطلب المزج بين آليات العدالة العقابية والعدالة التصالحية، على نحو يراعي ظروف وطبيعة المجتمع المصري، ويتناسب مع درجة وجسامة ما ألمّ به من انتهاكات لحقوق الإنسان.

فقد تم القيام ببعض الإجراءات والتدابير التي يمكن تصنيفها تحت هذا المفهوم. إلا أن حداثة مصطلح العدالة الانتقالية، وعدم وجود تطبيقات عملية سابقة له في الواقع المصري، أو دراسات متخصصة بالشكل الكافي، وتقييم شامل لمدى إمكانية تطبيقه عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية، أدّى كل هذا إلى الالتباس وسوء فهم هذا المصطلح [13].

(13) Maged, Adel Ibrahim, (2012), Towards Comprehensive Justice Reform Strategies in the Arab Spring Countries, published in; Muller, Sam and Zouridis, Stavros (eds.), Law and Justice: A Strategy Perspective, Torkel Opsahl Academic Publisher (TOAEP), The Hague, p.353.

إذ أدت سيولة هذا المفهوم إلى إطلاقه على بعض الإجراءات التي لا تمت له بصلة، أو تطبيقه بصورة متجزأة، بما يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقابها. لهذا يمكن القول إن الوضع في مصر يلزمه نوع خاص من «العدالة الانتقالية المركبة»، يتم التركيز فيها على آليات جبر الضرر، والإنصاف[14]، وإصلاح مؤسسات وأجهزة الدولة، والمصالحة الوطنية بين القوى السياسية والحكومة كافة.

(14) عادل ماجد، منظومة شاملة: «العدالة الانتقالية" والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 192، أبريل 2013.

كان من الممكن تجنيب البلاد حالة الانقسام التي حاقت بها، وحالة الاستقطاب الحاد الذي ضرب أطناب المجتمع المصري، لو كان قد تم إدارة الصراع وتكريس قواعد العدالة الانتقالية، وفقاً لإطار تشريعي محكم وشامل، في ظل إرادة سياسية حقيقية، وتوافق مجتمعي هادف وفعال، وهو أمر سبقت المطالبة به، خصوصاً من جانب أحزاب المعارضة والقوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وكبار رجال السياسة والقانون الملمين بمبادئ ومفاهيم العدالة الانتقالية.

إن الوضع في مصر يلزمه نوع خاص من «العدالة الانتقالية المركبة"، يتم التركيز فيها على آليات جبر الضرر، والإنصاف، وإصلاح مؤسسات وأجهزة الدولة، والمصالحة الوطنية بين القوى السياسية والحكومة كافة.

وأصبح جلياً في ضمير كل من أبناء الشعب المصري، أن أنظمته أنظمة استبدادية ترتكب الجرائم ضد الشعب من دون رادع وتنهب ثروات الشعب وتذيقه الفقر والحرمان والجوع والبطالة، وأن القوانين ما شُرِعَت إلا لاستعباد تلك الشعوب، ولا تُطبّق على الفاسدين من كبار المسؤولين، وهذا أكبر دليل على غياب العدالة الانتقالية عن مصر بل عن المنطقة العربية بأثرها.

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية لنتائج واستراتيجيات العدالة الانتقالية على إدارة الصراع في مصر

في ظل التناقضات والتشابكات التي تعتري المشهد السياسي المصري، تجعل الصورة هي أقرب إلي نظرية خطوة إلى الأمام خطوتين إلى الخلف. إلا أن هذا الاستشراف يمثل في النهاية ضرورة عقلية وحياتية مطلوبة.

ويفترض استشراف مستقبل العدالة الانتقالية في مصر الثورة بالضرورة وجود أمرين:

أولهما: رشادة أطراف المشهد السياسي، والطريقة التي يسعي كل طرف

القوانين ما شُرعَت إلا لاستعباد تلك الشعوب، ولا تُطبّق على الفاسدين من كبار المسؤولين، وهذا أكبر دليل على غياب العدالة الانتقالية عن مصر بل عن المنطقة العربية بأثرها.

منها إلى إدارة الصراع وتحقيق مصالحة وطنية بين الأطراف كافة.

ثانيهما: نجاح هذه الأطراف الفاعلة في تحقيق المصالحة والعدالة، إما بالتوافق والبحث عن أرضية مشتركة ونقاط التقاء، أو بالمباراة الصفرية التي تعني ببساطة، أن صحة مقولات البعض، هي نفي ودحض لمقولات المنافسين والمعارضين السياسيين الآخرين.

ومن البداهة أيضا القول إن أي سيناريو محتمل ومستقبلي لنتائج واستراتيجيات العدالة الانتقالية في مصر الثورة يتعين أن يأخذ في الحسبان أيضاً اعتبارات عدة، من أهمها[15]:

1. طبيعة النخب الحاكمة الحالية والقادمة.
2. إجراءات بناء مؤسسات النظام السياسي الجديد وتطبيق العدالة الانتقالية.
3. طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية.
4. الإطار الإقليمي والدولي.

وما بين رشادة الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي، ونجاحها أو فشلها في تحقيق العدالة والتوافق تتأرجح سيناريوهات المستقبل على وقع الاستقرار/ الفوضى، وبينهما تقف أطروحات وسيناريوهات متعددة:

السيناريو الأول: عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تشهده مصر، وحالة السجال والصراع القائم بين التيارات والقوى السياسية المختلفة، من حيث الانشغال بالتراشق والسطو الإعلامي غير البريء والاتهام والتخوين وفقدان الثقة، واستمرار حالة الارتباك والاشتباك والتضارب والفجوة القائمة بين نمطي الإدارة العسكرية، الذي يعتمد الأسلوب الرأسي في التخطيط وإصدار التعليمات، وبين الإدارة المدنية في الحكومة التي تعتمد الأسلوب الأفقي.

ومن ثَمَّ تعاني مصر الثورة حالة التآكل التي تتضاءل فيها المكتسبات، وتزداد فيها المخاطر والسلبيات. ويفترض هذا السيناريو تعنّت الأطراف كلها،

(15) انظر في ذلك: حسن سلامة، ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 187، يناير 2012.

وغياب الرشادة السياسية، وتعثر الاداء الاقتصادي، والالتفاف علي الإرادة الشعبية. مما يفتح هذا السيناريو الباب أمام إعادة تموضع العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإعادة تعريف للحدود والتداخلات بين الطرفين، وإعادة تشكيل للائتلاف الحاكم الذي يضم أطرافاً من الدولة والمجتمع.

السيناريو الثاني: إن الحالة الجزائرية لن تتكرر في مداها الزمني، ولن تقع حرب أهلية في مصر مثلما توقع بعضهم، ولكن حالة من الفوضى والعنف بسبب عملية الاعتقالات لصفوف الإخوان، وحالة التحريض من قبل القيادات العليا للإخوان على العنف، أما الصدمات فستستمر بين الحين والآخر بين مؤيدون الرئيس السابق مرسي، وبين معارضيه بسبب السلوك العدواني للإخوان كتداعيات أولية، وسوف تستطيع المؤسسة العسكرية من إعادة إنتاج الدولة البوليسية.

السيناريو الثالث: قراءة عقلانية للمشهد من قبل الإخوان المسلمين، وبشكل متوازن والبقاء في العملية السياسية، والعمل على استدراك موقع قدم في الخارطة المستقبلية لمصر، لأن الأيام القادمة سوف تشهد لربما انشقاق وخروج بعض الإخوة من الجماعة، ولانضمام في تحالفات جديدة، وكذلك تم خروج الموالين للإخوان من (حزب النور السلفي)، أما الشباب فلم يكن لهم واقع حي، وسوف يستمر توظيفهم كسلم تسلق للوصول للسلطة، مما يأذن بدخولهم في صراعات مع القوى الحالية في السلطة.

الشباب فلم يكن لهم واقع حي، وسوف يستمر توظيفهم كسلم تسلق للوصول للسلطة، مما يأذن بدخولهم في صراعات مع القوى الحالية في السلطة.

السيناريو الرابع: يحمل هذا السيناريو معنى تحقيق أهداف الثورتين المتتاليتين لكي تصبح ثورات اجتماعية وشاملة، وتطول مجمل القيم الحاكمة لعلاقات الأفراد والقوى السياسية، وتحمل أيضاً معنى الرشادة والوعي الكامل في التصرف من كافة الفاعلين الذين يسيطرون على الساحة السياسية، وسلامة إجراءات العدالة الانتقالية لبناء مؤسسات النظام الجديد، التي يراعى فيها حقوق الأطياف والقوى القائمة في المجتمع كلها.